

بانتظار «أم المعارك» البرلمانية: هل سيكتفي ماكaron بـ«الختم الدائري»؟

فرنسا - فراس عزيز ديب

إن نستثنى حدوث مفاجأة كهذه، فمرشحة اليمين المتطرف
بالمئة من الأصوات في الوقت الذي اتحد فيه الجميع ضدها
فيهم نجوم الرياضة الذين اضطروا للتدخل بالسياسة، لكن في
الانتخابات البرلمانية الأمر مختلف، بل يمكننا الذهاب أبعد من ذلك
لقول إن نسبة ٥٥ بالمئة التي حصل عليها ماكارون ستتوزع في
الانتخابات البرلمانية على جميع الأحزاب بغض النظر عن سيكون له
الأغلبية، أما نسبة ٣٥ بالمئة التي حصلت عليها لوبيين فهي تكاد تكون
خالصة لها وثابتة، الفكرة بسيطة:
المنطرف يبقى منطوفاً ولن يذهب ليصوت للشخص، لكن العكس قد
يبدو أكثر احتمالية، عندها هل يستطيع أحد أن يتوقع ما سيكون عليه
شكل فرنسا الجديد؟ مشكلة اليمين المنطرف يبدو أنها سهلة الحل،
الأمر الأول يتعلق بالخلاص من عباء التاريخ الأسود لـ«جان لوبيين»
واما تلاه من تعقيدات في خطاب «مارلين لوبيين» والمحيء بشخصية أكثر
تزاناً في طرح مواقف الحزب، تحديداً أن المشكلة فيما يبدو ليست بما
يذكر فيه الحزب، بقدر ما هي طريقة طرح الموضع، فإذا يتضررنا؟
عند بدء الانتخابات في الدور الأول ومع ارتفاع حظوظ ماكارون
يؤمنها إن الرئيس الفرنسي القادم لا يعود كونه «مختاراً» قد
لا يؤمن على شيء. الحكومة القادمة أيًّا كانت هي بالطلاق حكومة
بربروتوكولية، ستحكم لأسابيع حتى إنجاز الانتخابات، لذلك
فالجميع الآن بات ينظر للمعركة الانتخابية القادمة من باب أنها «أم
المعارك»، بل هناك من يذهب أبعد من ذلك بالقول إن المعارك الحقيقة
ستبدأ بعد إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية؛ إما أن يحصل ماكارون
على «من جاء به» على فرنسا كـ«سلة كاملة»، أو أن يتحول فعلياً إلى
«مختار» بيه فقط «ختم الخارجية الدائري»، لكن حكمأً وأيًّا كانت
النتيجة فإن عهداً من «اللاتوازن السياسي» على الأقل قد بدأ، فعل
سيتطور نحو الأضطراب؟ لم لا؟ إنه زمن المفاجآت.

اليساريين اليمين أو اليسار، بل إنه ينتمي لحزب صغير أسمهُ بعد انشقاقه عن اليسار. هذا يعني أنه إما سيخضع مستقبلاً لتجهات الكللة البرلمانية الأكبر وإما أنه سيُسعي لتشكيل كتلة برلمانية خاصة من تجمع عدة أحزاب. لكن حتى هذا الأمر يبدو بعيداً لأنه في هذه الحالة سيستند للحزب الاشتراكي الذي خرج منه وعندما نظر لأرقام هذا الحزب في الانتخابات الرئاسية سُجّل أن مرشحه «بينوا هامون» حصل على سبعة بالثلث فقط من الأصوات وهي أرقام مخجلة لرئيس ي يريد الاتكال على كتلة وازنة. حتى دعوات البعض لضم شخصيات لها وزنها لحزب الرئيس «إلى الأمام» ومن بينهم رئيس الوزراء السابق «مانويل فالس» لا يبدو أنها ستكون العلاج الشافي ولتنذر أن فالس مثلاً لم ينجح حتى بتخطي الانتخابات الحزبية. ثم إن الرئيس المنصرف «فرانسوا هولاند» لا يبدو أنه بوارد السماح لحزبه بالانهيار لهذا الحد حتى ولو من أجل عيون «طفله المدلل».

ثانياً: السيناريو الأسوأ للرئيس الجديد أن ينجح اليمين بالحصول على الأغلبية البرلمانية وهو أمر لا يبدو أنه بعيد، عندها سيكون عليه إطاعتهم بخياراتهم المتعلقة بشخص رئيس الوزراء، علمًا أنهم ما زالوا يمتلكون شخصيات لها وزنها على رأسها «فرانسوا فيون». هنا تستطيع القول إن الحياة السياسية الفرنسية دخلت في مرحلة شلل وهي ما يسمونها مرحلة «التعاشير» بين الرئيس ورئيس وزرائه عندما لا يكونان من التوجه السياسي ذاته، عندها هل سيطبق اليمين برنامج «فرانسوا فيون» الانتخابي أم إن ماكارون سيفرض شعار «إلى الأمام» جانباً لأنه يعي تماماً أن هناك من سيُضطر له العصي بالعجلات؟

ثالثاً: وهو ما يمكننا تسميته السيناريو الكارثي، ماذا لو نجح اليمين المتطرف بحدوث الأغلبية البرلمانية؟ منطقياً يبدو الأمر بحاجة لمفاجأة، لكن إذا كان ماكارون نفسه اعتبر أن انتخابه مفاجأة فلماذا سيكون من الصعب تكرار مفاجآت كهذه؟ لكن في الطرف المقابل لا يمكننا

فعلنلياً اليوم في حال من الضياع السياسي، بل إن السعي لاستقطابها سيكون أولوية كبيرة للأحزاب السياسية مع انطلاق الانتخابات البرلمانية في الشهر القائم، ما يعني أن المعركة الأهم بالنسبة للرئيس الجديد قد بدأت لكن هذه المرة لا تبدو معركته وحده بل إن جميع الخاسرين يرون بهذه الانتخابات فرصة لقلب الطاولة على الرئيس المنتخب وفرملته.

منذ تأسيس الجمهورية الخامسة واعتماد دستور عام ١٩٥٨، كانت نتيجة الانتخابات الرئاسية هي صورة مما ستكون عليه نتيجة الانتخابات البرلمانية تحديداً في العقدين الأخيرين، فمثلاً انتصار الرئيس السابق نيكولا ساركوزي في انتخابات ٢٠٠٧ أدى لنجاح الليغوليين في السيطرة على البرلمان، كذلك الأمر فإن انتصار فرانسوا هولاند في انتخابات ٢٠١٢ حمل معه أغلبية برلمانية اشتراكية سهلت مهماته. هنا يمكن دور الأغلبية البرلمانية، الحزبية تحديداً بغض النظر عن التحالفات، في تسهيل عمل الرئيس الذي وحسب المادة الثامنة من الدستور هو من يسمى رئيس الوزراء، لكن الأغلبية البرلمانية هي التي اختاره، وعندما تكون هذه الأغلبية البرلمانية هي امتداد للرئيس فإن الحزب يسيطر فعلياً على مفاصل السلطتين التشريعية والتنفيذية.

أما عندما يكون رئيس الجمهورية لا يملك أغلبية برلمانية فإن الأمور تصبح كيدية لحد كبير. هذا الأمر دفع مثلاً الرئيس الفرنسي السابق «جاك شيراك» في منتصف التسعينيات لحل البرلمان والدعوة لانتخابات جديدة، لأن رئيس الجمهورية من دون أغلبية برلمانية أصبح مغولاً.

في الوضع الحالى للرئيس المنتخب فإن الأمر لا يلفها الغموض فحسب، لكنها تدخل في الحسابات المعقدة التي قد تقضى لنتائج تجرب الكثير من الأطراف على تقديم التنازلات فما الذى يثبت ذلك:

أولاً: على الورق فإن ماكارون لا يتنمي لأحد قطبي الحياة السياسية

هكذا؛ رُسخت العولمة المتوحشة ابنها البار «إيمانويل ماكارون» رئيساً لفرنسا في انتخابات يمكننا تسميتها الباهتة، إن كان من حيث المشاركة أو المحمّسة. الرئيس المنتخب الذي كتب فيه بعض الصحفيين العرب معلومات غزل لدرجة أن ولي ولـ«العهد السعودي» (محمد بن سلمان) قد يشعر بالغيرة لأن هذا الكلام لم يكتب عنه، بدا أكثر حماسة لما هو قادم. لم يخطئ الرجل عندما تحدث في خطاب النصر من أيام ساحة اللوفر عن الذين قللوا من فرص انتصاره أو حتى تأهله للدور الثاني عندما أعلن ترشحه، لكن لربما ما أخطأ فيه عندما أرجع نظرتهم السلبية تلك لأنهم (لا يعرفون فرنسا والفرنسيين). أفرط في الثقة عندما طرح هذا الوصف، بل علينا أن نسأله ونسأل كل من آمن بهذه الشعار وصدق له: هل حقاً أن (فرنسا والفرنسيين) باتوا غير واضحين حتى أمام طبقتهم السياسية؟

ربما على الطبقة السياسية الفرنسية أن جلس اليوم وتفكّر ملياً، فالفريق المنتصر مستسلم لبديهيّة أن الفرنسيين قالوا كلمتهم، والفريق الخاسر لا يدري أنه سيرفع الرأي البيضاء بهذه السهولة، والنتيجة هي تعميق الشرخ أكثر والأرقام لا تكذب. بنظرية سريعة نرى أن نسبة من قاطعوا الانتخابات في الدور الثاني وصلت في بعض الأقاليم لحدود ٣٠ بالئة، هذه الأرقام ينظر إليها اليوم مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية بالكثير من الحذر والمفارقة وأوضحة:

الأغلبية العظمى من مؤيدي حزب الجبهة الوطنية ومرشحته «مارين لوبين» حكماً صوتوا، لأن الأمر بالنسبة لهم كان مسألة حياة أو موت وفرصة لن تتكرر. هذا ليس من باب الافتراض لكن أثبتته الإحصائيات في الأقاليم التي فازت بها «لوبين» إذ بلغت نسبة التصويت في بعضها أكثر من ٩٠ بالئة. هذا يقودنا للنتيجة منطقية بأن المتعدين عن التصويت حكماً من الذين يتفقون ضد سياسة اليمين المتطرف، لكنهم بذات الوقت غير معجبين بصعود ماكارون وهم

سوريون وفلسطينيون يقدمون «مذكرة احتجاج» للاصليب الأحمر تضامناً مع الأسرى المضربين في سجون الاحتلال

غاسر: ازدياد عدد الأسرى الذين نقلوا إلى المشافي مؤخراً

مدير الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية السفير أنور عبد الهادي الوقفة بأنها «استمرار لرفع الصوت عاليًا يصل صداؤه إلى العالم كله من أجل الضغط على هذا الكيان العنصري لتلبية مطالب الأسرى»، بينما قال أبو فاخر في تصريح مماثل لـ«الوطن»: إن «هذا نشاط سياسي وإعلامي ومخاطبة للرأي العام العالمي لفضح ممارسات العدو الصهيوني بغض النظر إن استجاب العدو أو لم يستجب». وأضاف: «في النهاية العدو الصهيوني سيرضخ لإرادة الأسرى كما رضخ في إضرابات سابقة والمهم الالتفاف الشعبي الفلسطيني والعربي حول الأسرى المضربين عن الطعام».

رئيس لجنة دعم الشعب الفلسطيني ومقاومة المشروع الصهيوني رئيس الوزراء الأسبق محمد مصطفى مiro، أكد لـ«الوطن»، أهمية المشاركة في الوقفة «لتاكيد على التضامن بين سوريا وفلسطين وأن المعركة واحدة، فيما تخوض سوريا معركة على الإرهاب التخفيزي تخوض فلسطين معركة على الإرهاب الصهيوني ومرجعيتهم واحدة وهي التكبير الإسلامي الذي خان كل العهود ودعم الاعتداء على سوريا وجلب المرتزقة من كل أنحاء العالم لخاتم ضد سوريا».

ما يترتب على هذه الجرائم من تداعيات». مما دعت إلى «أوسع إدانة واستنكار للأعمال الوحشية لقوى الإرهاب الأسود التي تستهدف سوريا وإدانة الجهات التي تقف راءهم ونحلهم المسؤولية الكاملة عن جرائم الحرب المرتكبة في سوريا وندعو ببركم كافة المحاول والهيئات الدولية المختصة إلى ملاحة مجرمي هذه الحرب العدوانية التي تستهدف سوريا الدولة الشعب».

سفير اليمني بدمشق نايف القانص دوره كان من المشاركين في الوقفة، وقال «الوطن»: إن مشاركتنا اليوم من أقدس واجبات القومية بالوقوف إلى جانب الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام هناك تجاوز كل الأنظمة الدولية التي تحدث عن حق الأسير بعد ١٤ يوماً من الإضراب أن يتم إطلاقه.

أضاف: كنت أتفق أن أرى كل السفراء العرب موجودين في هذه الوقفة إلى جانب الجماهير لأن هذه هي القضية الجوهرية المركزية للأمة العربية وإذا لم ننتصر بهذه القضية لن ننتصر لذاتنا وإن ننتصر أمتنا وستظل بهذا الوضع السيء لأن ترك لسطين في هذه الفترة وبهذا الوضع هو الذي أوصل الأمة إلى ما وصلت إليه».

بدوره وفي تصريح لـ«الوطن» وصف

وشكلت غاسير المشاركين لقدومنهم، وقالت:
«أؤكد لكم اهتمامنا كلجنة دولية للصلب الأحمر بالإخوة الأسرى الفلسطينيين تماماً كاهتمامكم بهم»، مشيرة إلى أن «اللجنة الدولية للصلب الأحمر في الأرضي المحتلة قامت بالفعل برفع عدد زيارتها إلى الأسرى الفلسطينيين وخصوصاً في المشافي بسبب ازدياد عددهم في الفترة الأخيرة»، وأكدت أن رئيس بعثة اللجنة الدولية للصلب الأحمر في القدس جاك دي مايو «على تواصل دائم وبشكل يومي مع السلطات الإسرائيلية فيما يتعلق بمكافحة الأسرى الفلسطينيين». وأضافت: «سوف أرسل مباشرة الان نسخة عن رسالتكم إلى مقرنا الرئيسي في جنيف لزيادة الضغط وتأكيد أهمية مبادرتكم الكريمة وقوتهم إلى هنا». ورداً على سؤال لـ«الوطن» حول عدد حالات الأسرى التي زارها الصليب الأحمر في المشافي، قالت غاسير: «ليس هناك عدد ولكن نحن نزور في الأرضي المحتلة ليس فقط المشافي بل أيضاً مراكز الاعتقال والسجون أيضاً.. وبعض الأسرى الذين يذهبون للمشافي يذهبون فقط لإجراء بعض الفحوص الطبية ويعودون في اليوم نفسه». وكان يوشن، طالب غاسير خلال تسليمها الرسالة «بالقيم بمسؤولياتكم التي تنص عليها المواثيق والقوانين الدولية وزيارة سامي رضا حي

ستمراً لرفع الصوت عالياً من أجل ضخ الممارسات العنصرية البغيضة حكومة الاحتلال الإسرائيلي بحق الأسرى الفلسطينيين والسوبيين، المضربين عن الطعام منذ ١٧ نيسان الماضي، نظم العشرات من الفلسطينيين والسوبيين وقفه ضامنامة مع الأسرى أمام بعثة اللجنة الدولية للصلب الأحمر بدمشق وقدموا رسالة احتجاج «لرئيسة البعثة ماريان فاسار، دعوا فيها المنظمة للتدخل العاجل وممارسة أعلى الضغوط لتحميل حكام إسرائيل مسؤولية ما يترتب على هذه الجرائم من تداعيات»، على حين اعتبرت فاسار أن فلسطين «أرض محتلة»، وكشفت عن ازدياد عدد الأسرى الذين نقلوا إلى المشافي في الفترة الأخيرة.

ومع ساعات الصباح تجمع العشرات من متضلي وقود الرفقاء الفلسطينيين والقوى السورية والعربية في ساحة الروضة وسط دمشق وألقيت عدة كلمات أكدت الوقف إلى جانب الأسرى الفلسطينيين، على حين تلا مين السر المساعد للجنة المركزية لحركة فتح الانتفاضة، عدى الخطيب أبو فاخر، نص رسالة احتجاج سلمها بعد ذلك الأسير السابق على يوشن لغاسير أمام مقر البعثة.

بدء محاكمة 11 أردنيا ضمن «خلية إرهابية» على خلفية هجوم الكرك

مستعد لقاء نتنياهو تحت رعاية ترامب
عادس: من حال تبادل الأراضي واقتراح تفاهمات ٢٠٠٨ منطلقاً للمفاهيم ذات

أدت محكمة أمن الدولة الأردنية أمس الثلاثاء محاكمة «خلية إرهابية» تضم 11 من بينهم على خلفية هجوم الكرك الذي أوقع نهاية العام الماضي عشرة قتلى بحسب ما ذكرت المحكمة بمحاكمة 10 متهمين حضروا الجلسة الأولى للمحاكمة ومتهم بقتل 11 من رجال الأمن وتبني تنظيم «داعش». شرعت المحكمة على خلفية الهجوم الذي وقع في محافظة الكرك 118 في 19 كانون الأول الماضي.

وجهت الاتهامات إلى 14 متهمًا بـ«المؤامرة بقصد القيام بأعمال إرهابية، وتصنيع مواد مفرقة بغرض إثارة الفوضى، وحيازة مواد مفرقة بغرض استخدامها في أعمال إرهابية، والترويج لأفكار داعش».

عقدت الجلسة وسط إجراءات أمنية مشددة، فيما طلب بعض المتهمين من المحكمة توقيف محامي الدفاع عنهم.

بحسب لائحة الاتهام فإن المتهمين نصبوا أحدهم «أميرًا للخلية» واشتروا سلاحًا ومواد منفجرة ورصدوا موقع لتنفيذ هجمات ضدها، فيما روج اثنان من بينهم لآفكار تنظيم «داعش» الإرهابي.

الاتهامات تدور حول تنفيذ هجوم الكرك الذي أوقع عشرة قتلى بينهم سبعة رجال ونساء وساحة كندية، و4 من عناصر الأمن و7 من civilians وأجنبيان.

يُذكر أن أحد المتهمين هو مسلح في قلعة الكرك الأثرية، بعد أن هاجموا دوريات الشرطة ومركلًا أمنياً، واستب>kوا مع الأجهزة الأمنية نحو سبع ساعات قبل أن تنهي قوات الأمن عملية التakedown.

بعد هجوم الكرك بيوم واحد اعتقل ممолов الهجوم في مداهنة منزله أُودت إلى مقتل 11 من رجال الأمن وأحد الإرهابيين، ثم جرت عمليات توقيف لاحقًا لعدد من مشتبه بهم. ويشارك الأردن في تحالف الدولي الذي تقوده واشنطن ضد تنظيم «داعش» الذي يسيطر على مناطق في سوريا والعراق.

تحرير منطقة الصناعة الشمالية في الساحل الأيمن للموصل
الكشف عن مقابر جماعية في بغداد تضم
وفيات ضحايا قتلاهم ارهابي داعش

**ميركل ترفض الترخيص لحملة تركية
في ألمانيا جواً، إعادة عقوبة الاعدام**

ساعة تدابير تدفّق زيت مرسوم العددة العدد

بددت المستشارية الألمانية إنجلينا ميركل أنها لن تسمح بالترخيص لأي حملة عawayنة ينوي نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان القيام بها في ألمانيا لجهة إعادة العمل بعقوبة الإعدام في تركيا.

صرحت ميركل في مقابلة مع إذاعة «دبليو دي آر» بثت أمس «عقوبة الإعدام موضوع نرفضه بشكل قاطع وعليه لماذا سنعطي تصريحاً (بتنظيم حملة) ما دما هنا ماضرين. لن تقوم بذلك».

تابعت «يجب أن نظير لهم بوضوح أتنا لن نسمح بأن يروجوا لإعادة العمل بعقوبة الإعدام على أراضينا».

كانت الحكومة الألمانية أشارت الجمعة إلى أنه وفي حال نظمت تركيا استفتاء حول إعادة العمل بعقوبة الإعدام، فلن تسمح ألمانيا بإجراء الاستفتاء على ضيقها حيث تعيش جالية تركية في ٤٠ مليون نسمة.

قال المحدث باسم الحكومة شتيفن سايبيرت «سياسيًا من غير المعقول أن ننجيز مثل هذه ملحة كهذه حول إجراء يتعارض بشكل واضح مع دستورنا والقيم الأوروبية»،

كداً أن ألمانيا ستمنع التصويت حول هذه المسألة على أراضيها.

وكالات

وأفادت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن المرسوم الجديد حول الهجرة حيث قال جيفري وول محامي وزير العدل الأميركي جيف سيشن المكلف الدفاع عن المرسوم والذي مرره مشاكل متعلقة بالأمن القومي نتيجة قيام أفراد يمكن أن يشكلوا خطراً، حسب المسؤول الأميركي فلن يعود هناك مبرر لعدم إقراره إذ يعطي القانون صلاحيات واسعة للرئيس في مسائل الأمن القومي.

هذا وعقدت جلسة أمام محكمة الاستئناف الفدرالية في يتشمودن «فريجينيا» بعد أن علق القضاء نسختين من المرسوم حول الهجرة في شباط وأذار الماضيين وهو ما ندد به ترامب معتبراً أنه «قضاء مسيس».

ونظرًا لأهمية المسألة حضرت المحكمة بكمال أعضائها أي 12 قاضياً من أصل 15 بعد اعتذار قاضيين لتضارب محتمل المصالحة.